

منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

1 - تعريف منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف:

هي منظومة تصرف في الميزانية تهدف إلى توظيف الإمكانيات (المادية والبشرية) ورصد الاعتمادات بأكثر نجاعة وشفافية حسب برامج وأهداف في إطار برمجة متوسطة المدى يتم على إثرها وفي كل سنة تقييم النتائج بالاعتماد على مؤشرات موضوعية لقيس الأداء "indicateurs de performance" تمكّن من تحديد المسؤوليات والمساءلة حول استعمال الموارد وتحقيق الأهداف المتعّده بها.

2- الغاية من اعتماد منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف:

لإبراز الغاية من اعتماد منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف يتعيّن في أوّل الأمر تقديم سلبيات المنظومة الحالية للتصرف في الميزانية :

أ- سلبيات المنظومة الحالية للتصرف في الميزانية :

المنظومة الحالية للتصرف في الميزانية لها العديد من السلبيات أهمّها :

* عدم الشفافية: حيث يقع رصد الاعتمادات على مستوى الميزانية بحساب الباب والقسم والفصل والفقرة والفقرة الفرعية بمبلغ جملي دون أن يقع ربط ما تم رصده بما يمكن تحقيقه من أهداف. وبناء على ذلك فإن المواطن والسلطة التشريعية (البرلمان) ليس بإمكانهما معرفة ما تمّ انجازه عبر صرف الاعتمادات بعد الترخيص للسلطة التنفيذية.

* عدم الوضوح: في تقديم الميزانية وصعوبة في قراءتها وفهمها من قبل العموم.

* هي ميزانية تعتمد الوسائل وتهمل الأهداف والنتائج: ولا تعتمد على مؤشرات لقيس الأداء ومعرفة

مدى التقدم في تحقيق الأهداف التي تم رصد الاعتمادات من أجلها.

*** لا تأخذ بعين الاعتبار معايير الجدوى:** في التصرف والفاعلية والنجاعة والمردودية وإنما يقاس المتصرف الناجح بمستوى أو نسبة استهلاك الاعتمادات.

*** ضعف المرونة في التصرف:** حيث يقع تنفيذ الميزانية وفقا لترتيب وإجراءات قانونية مضبوطة (يكون هم المتصرف وشاغله احترامها لا غير) وهي على درجة من التعقيد وفقا لطبيعة النفقة مما يساهم في بعض الاحيان في البطء في الانجاز.

ب - ايجابيات العمل بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف :

لتجاوز هذه النقائص فإن منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ترمي إلى:

*** ضمان الشفافية للمواطن والسلطة التشريعية:** وذلك عبر برامج ترصد لها اعتمادات وتضبط لها أهداف ومؤشرات لقيس الأداء تكون واضحة وسهلة ومفهومة من الجميع.

*** ضمان الجدوى والمردودية:** (l'efficience) والفاعلية (l'efficacité) برصد الاعتمادات في إطار البرامج وتقييم النتائج.

*** المساءلة:** وذلك عبر مساءلة رئيس البرنامج عن الانجاز خاصة إذا ما كانت النتائج المحققة بعيدة كل البعد عن الأهداف المرسومة باعتماد مؤشرات قيس الأداء.

*** اعتماد ميزانية تركز على تحقيق أهداف واضحة في إطار برامج.**

*** اعتماد رقابة معدلة:** مما يتيح للمتصرف هامشا من الحرية.

*** وضوح:** في تقديم الميزانية وسهولة في قراءتها وفهمها من العموم.

الصعوبات عند الانطلاق في تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة الشؤون الدينية

- 1 - غياب بعض الإحصائيات المتعلقة بأنشطة الوزارة للسنوات الماضية 2013، 2014 الضرورية لضبط إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019. كعدد الإطارات المسجدية المنتفعة بالتكوين وعدد الإطارات المسجدية المتحصّلة على الأستاذية أو الإجازة الأساسية ...
- 2 - ضعف مستوى انخراط أعوان الوزارة في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف رغم المجهودات المبذولة في المجال .
- 3 - غياب الموارد البشرية بوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف .
- 4 - نقص في التجهيزات والمعدات المخصصة للوحدة (فاكس ،هاتف قار، كتابة ، مكاتب...) .

متطلبات العمل بمنظومة التصرف في الميزانية

حسب الأهداف لسنة 2017 والسنوات المقبلة

- 1 - إنشاء بنك معلومات حول مختلف أوجه نشاط قطاع الشأن الديني،
- 2 - تركيز خلية تعهد لها هذه المهمة (أو إسنادها للمصلحة المكلفة بالإحصاء) مع دعمها بالموارد البشرية ذات الاختصاص،
- 3 - التأكيد على ضرورة انخراط كافة أعوان الوزارة في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف لضمان أوفر حظوظ النجاح،
- 4 - المتابعة الدورية لتنفيذ البرامج وفقا للأهداف المرسومة بالاعتماد على مؤشرات قياس الأداء،
- 5 - تحسيس رؤساء البرامج بأهمية اعتماد منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- 6 - دعم وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالموارد البشرية والتجهيزات والمعدات الضرورية.